



متناسيين بأن عبدالملة أوجدان المزعيم الكردي شئ، أي أنه مواطن تركي، والعميد الدركن / ناصر علي النوبة شئ آخر، فهو أولاً من أبناء دولة الجنوب، الدولة الشريكة ومع الجمهورية العربية اليمنية في إتفاقية وما تسمى بالوحدة الموقعة بين الدولتين، أكانت على الورق أم وعلى المواثيق الدولية، وما قد أثبتت الأحداث أيضاً وبأنه المزعيم المدني

الميداني الكبير ولقضية الجنوب، والذي لا يستطيع لا نظام صنعاء ولما غيره وأن يغير هكذا واقع أو حدث، إن لم نقل وظاهرة، فرضت نفسها بنفسها، وقد أسهم نظام صنعاء وكثيراً في جعلها وبهكذا مستوى، إضافة ولهذه الأخيرة وبجعله زعيماً إن لم نقل ليس فقط جنوبياً بل ودولياً.

فبغض النظر وعن كل ذلك، إن لم نقل وماقد نظام صنعاء وبكافة إجراءاته أكانت بإعلان الحرب، وقيام الحرب، بل وكل جرائم المرتكبة في حق الجنوب أرضاً وإنساناً وحتى اللحظة، قد ألغى وما تسمى بهذه الموحدة، وهو أصلاً وما يفهم أيضاً وفي الإلغاء ولكل شئ أرتبط في هكذا فقدان ولكافة المؤسسات الدستورية والقانونية لذلك، وهذه هي أدلة أساسية في المنطق السياسي أستبعدت كل القدرة، بل وعدم وجود أية إستحقاقات لمؤسسات دستورية تعالج قضية الأمن والسياسة، فعلى ماذا ويحاكموه؟!، بل ولماذا؟!، إن لم نقل ومن نصبهم وأعطاهم هكذا صلاحيات، أو حق في محاكمة شخص، أو جماعات، من دولة الجنوب؟! بل إنهم لا يمتلكون الحق في التماذي وعليهم، إن لم نقل وهذا هو عين التماذي، أكان على مواطنينا أبناء الجنوب أو على كل القوانين الدولية، أي العالمية، كون كل القوانين لابد لها وأن تستمد ومن القانون الدولي، عسكري كان أم مدني، فما يرتكبونه هؤلاء وكلهم بإسم هذا القانون حالياً، بحق الذوبة وجميع رفاقه هو عبارة عن مجرد إحراء سياسي موظف، غير مبرر، بل وغير منصف، الأمر الذي يدعونا والتمسك، بل ومناذاتنا مناشداتنا ولكل مؤسسات الشرعية الدولية، ممثلة بمجلس الأمن والأمن العام للأمم المتحدة، وجميع منظماتها في الحقوق والقانون و آدمية البشر أي ولكل منظمات حقوق الإنسان الدولية والحقوقية والقانونية، وإلى كل محبي السلام والأمن والأمان في العالم كله، وأن تتصدى ولهذا إجراء تعسفي بحق هذا الزعيم المدني المسالم المتحضر والمطالب لشعبه بالحرية والسيادة والإستقلال وأن ينصف، بل وأن تعتذر له ولكافة رفاقه ممن يقبعون وتحت رحمة هكذا إحتلال عسكري متغطرس، يتناقض وكل الشرعيات بل والمشرعيات الدولية.

وحقيقة وما يؤكد موضوعي هذا، هو أصلاً وما يجري للزعيم الجنوبي الفذ الأستاذ/ حسن أحمد باعوم وأولاده الثلاثة وكل رفاقه، المقابعون في معتقلات نظام الإحتلال، فهذا هو عضو مكتب سياسي في الحزب الاشتراكي، أي الحزب الجنوبي، والذي يدعي نظام صنعاء أمام العلم بأنه شريكة في هكذا وما تسمى بوحدة، بل ومن وقع معهم إياها، وحسب قول نظام صنعاء، فالتمادي وعلى هكذا قائد سياسي جنوبي وبهكذا تعسف، يعني إن محاذير هكذا إتفاقيات ولما تسمى بوحدة لم تكن إصلاً موجودة، كما إن سكوت حزبه، بل وغياب موقف لحزبه من كل ذلك هو الآخر، يؤكد بأن وكلام نظام صنعاء غير دقيق، وعن هكذا شراكة بين دولتين، وقعهما حزبيهما المحاكمين لم تكن أيضاً سارية المفعول، وهو وما يؤكد هكذا موقف، فمع من نظام صنعاء عقد برنامج شراكته هذه في إتفاقيات أعطته هكذا حق وبالتمادي وعلى مواطني دولة الجنوب؟! إن لم نقل وبسعة، أو وبمقام هكذا هجمات جنوبية؟! وهو وما يقودنا أيضاً وإلى نفس التساؤل في المتناقضات وكل التشريعات والمشرعيات.

لذا نجد أنفسنا ودفاعاً عن الحق، بل الإلتصاف، نقولها صراحة، على نظام صنعاء وأن لا يورط نفسه أكثر، لا بإتهامات جنائية أو سياسية مضبوكة، لأناس أبرياء عزل في وطنهم وفي داخل دولتهم دولة الجنوب، فرجاءاً أطلقوا سراحهم جميعاً. كونكم غير أهلين ولهكذا إفتراء، بل ولما

